بعد إسناد خدمات المياه والصرف الصحى للقطاع الخاص

تحذيرات من ارتفاع أسعار الخدمات بشكل جنونى

السيد فؤاد

انتقد الخبراء السياسة التى أعلنت عنها وزارة الإسكان بإسناد خدمات الصرف الصحى ومياه الشرب إلى القطاع الخاص، خشية من الارتفاع الجنونى لأسعارها.

وأوضح المهندس محمد أغا خبير تخطيط المدن بالأمم المتحدة ووكيل وزارة الإسكان سابقاً أن أوروبا طبقت هذه السياسة، إلا أنها لا تصلح -حالياً- فى مصر، باستثناء المناطق السياحية والاستثمارية، أما أن تعمم على جميع المناطق فذلك يحتاج إلى تخصيص جزء من الموازنة العامة حتى تستطيع الدولة أن تلبى الاحتياجات المتزايدة من الخدمات سنوياً.

من جانبه أشار دكتور محمد عبدالباقى إبراهيم رئيس مركز الدراسات التخطيطية بجامعة عين شمس إلى أن التجربة جديدة على القطاع الخاص الذى مازالت مساهمته متواضعة فى ضخ استثمارات جديدة بالبنية التحتية مرحباً بدخوله فى هذه المشروعات، ونظراً لأنه يتسم بالمرونة وحسن إدارة وتشغيل وصيانة البنية التحتية بدلاً من النظام الروتينى والبيروقراطى فى إدارة المرافق من قبل الدولة، موضحاً أن شبكة المياه والصرف الصحى لم يجدد معظمها منذ إنشائها من 100 عام تقريباً، وطالب رئيس مركز التخطيطات بتطبيق التجربة فى البداية على نطاق محدود مع متابعة أسلوب عمل القطاع الخاص وتقييمه حتى يتم تلافى السلبيات قبل تعميم التجربة مع مراعاة الحفاظ على أسعار بيع الخدمة للمواطنين والتى يجب أن تحدد مسبقاً من قبل أجهزة الدولة، خاصة أن مكاسب مثل هذه المشروعات تأتى ثمارها على المدى البعيد مما قد يرفع سعر التعريفة بطريقة جنونية.

وحتى العام الماضى تم انفاق 65 مليار جنيه منها 25 ملياراً لمياه الشرب و40 ملياراً للصرف الصحى، ومن جملة 217 مدينة على مستوى الجمهورية استكملت شبكات الصرف الصحى فى 120 منها، وجار تنفيذ شبكاتها فى 97 مدينة أخرى لتصل النسبة إلى 11% فقط.